الجماعات المحلية وسبل تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال إصلاح القطاع الفلاحي

أ. أحمد وادي
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3
ouadi.itfc@gmail.com

أ. علاء الدين سعيدي
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3
saidi.itfc@gmail.com

Received:08/11/2018 *Accepted:10/12/2019* *Published:20/09/2020*

ملخص:

تعد الجماعات المحلية المحرك الرئيسي لعجلة التنمية على المستوى المحلي في مختلف المجالات، وبالخصوص المجال الفلاحي الذي يمكن أن تلعب دورا كبيرا فيه وهذا لما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية، بحيث يجمع الباحثون على امكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال الاهتمام الجدي بالقطاع الفلاحي، وتوفير مجموعة من الشروط والآليات الكفيلة بتحقيق ذلك على المستوى المحلي، وبالخصوص ادخال اصلاحات تعزز من دور الجماعات المحلية في تسيير القطاع الفلاحي على المستوى المحلي.

الكلمات المفتاحية : الجماعات المحلية، الفلاحة، الاكتفاء الذاتي، القطاع الفلاحي في الجزائر.

résumé :

Les collectivités locales sont le principal moteur du processus de développement au niveau local dans divers domaines, notamment le secteur agricole, qui peut jouer un rôle important, en raison du potentiel naturel de l'Algérie, qui permet aux chercheurs de combiner la possibilité de parvenir à l'autosuffisance en accordant une attention particulière au secteur agricole, en offrant les conditions et les mécanismes permettant d'atteindre cet objectif au niveau local, en particulier l'introduction de réformes renforçant le rôle des collectivités locales dans la gestion du secteur agricole au niveau local.

مقدمة :

انتهجت الدولة بعد الاستقلال عدة سياسات تنموية لم يحظى فيها القطاع الفلاحي بالاهتمام الكافي مقارنة بالقطاعات الأخرى، مما دفع بالدولة في كثير من الأحيان باللجوء إلى استيراد المنتجات الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي في البلاد. أما في ما يخص تحقيق الاكتفاء الذاتي فقد بقي ضمن طموحات الدولة التي انتهجت لتحقيقه عدة سياسات، خاصة بعد الدخول في اقتصاد السوق وفتح المجال أمام الخواص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في تحقيق التنمية.

إلا أن القطاع الفلاحي ليس كغيره من القطاعات لتميزه بعدة خصوصيات، منها خصوصيات طبيعية كاختلاف طبيعة المناخ ونوعية التربة في كل قطر من أقطار الوطن، وأيضا الاختلاف بين الريف والمناطق الحضارية التي تنافس في الانتاج الوطني للمنتجات الفلاحية رغم تهديدات التوسع العمراني المستمر، وهناك خصوصيات أخرى تطبع القطاع الفلاحي ونذكر منها الطبيعة القانونية للأراضي الفلاحية، وآليات الدعم الفلاحي، ومتابعته والرقابة على الأراضي الفلاحية. كل هذه الخصوصيات تستدعي المساهمة الفعالة للجماعات المحلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال إصلاح منظومة القطاع الفلاحي على مستواها وخلق القدرة على استغلال الإمكانيات المتاحة في الميدان الفلاحي، وتنسيق الجهود في هذا المجال، وأيضا الاستعانة بالتكنولوجيا والوسائل الحديثة والمتطورة التي تضمن زيادة في الإنتاج وجودة في النوعية، ومنه ضمان الاكتفاء الذاتي. ومن هنا يمكن التساؤل عن أهمية الجماعات المحلية في تحريك القطاع الفلاحي وما هي أهم المشاكل والعوائق التي تواجهها، زيادة عن السبل والآليات الكفيلة بجعل الجماعات المحلية في الجزائر قادرة على المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات سنستعين بالمنهج الوصفي والتحليلي في البحث الذي سيقسم إلى أربع محاور أولها يعتبر إطارا مفاهيميا لتوضيح بعض المفاهيم الأساسية أما المحاور الأخرى فهي محاولة للإجابة عن التساؤلات باعتبار أن عملية الإصلاح الفلاحي على المستوى المحلي هي أساس تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال الإشراك الفعلي للجماعات المحلية.

فهذه الدراسة تحظى بأهمية بالغة لما يمكن تفيد به في معرفة القدرات الحالية للجماعات المحلية في المجال الفلاحي وتقديم الحلول الكفيلة لتحقيق الإصلاح الذي به يتحقق الاكتفاء الذاتي. فالجماعات المحلية هي ركيزة التنمية، وبها تتحقق الأهداف التنموية إن مارست الأدوار المنوطة بها على أكمل وجه، زيادة على توفر البيئة المناسبة لتحقيق التنمية في أي مجال من المجالات التنموية.

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة :

1) مفهوم الفلاحة:

يختلف معظم الباحثين في تحديد مفهوم دقيق وشامل للفلاحة والزراعة إلا أن الفلاحة يمكن القول أنها تعد مجالا واسعا يشمل مختلف الأنشطة الزراعية التي يعمل فيها الإنسان ، من أجل توفير حاجياته الأساسية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فكلمة الزراعة مشتقة من كلمة AGRE أي الحقل أو التربة، وكلمة CULTURE أي العناية والرعاية.1 وفي اللغة الفَلْحُ والفَلاَحُ يعني الفوز والنجاة والبقاء في النعيم والخير، والفَلْحُ أيضا يعني الشق والقطع، والفَلاَحُ: الأكار، وإنما قيل له فلاح لأنه يفلح الأرض أي يشقها، وحرفته الفِلاَحَة بالكسر، وهي الحراثة أيضا. 2 فالفِلاَحَة إذن هي الزراعة، فلهذين المصطلحين نفس المعنى والمدلول اللغوي.

أما من الناحية الاصطلاحية لمدلول الفلاحة فهي تلك المجموعات التاريخية المتميزة ترتبط بعلاقات طبيعية واجتماعية مع الأرض، وطالما تحررت هذه المجموعات من العلاقات المرتبطة بالأرض وانطلقت في صراعات ضمن علاقات زراعية والتي كان أساسها الحصول على الأرض والاستفادة منها قدر الإمكان .3 إلا أنه مع مرور الوقت فقد تطورت النشاطات الزراعية للإنسان وتطورت من رعاية التربة والأرض إلى رعاية الحيوان وتحسين النبات ومستلزمات الزراعة من آلات وأسمدة وبذور، وأدوية. وأيضا الاهتمام بنشاطات فلاحية أخرى تتعلق بالخدمات وتنمية الأرياف كحفر الآبار، والتنقيب عن المياه و بناء السدود وإقامة مراكز التخزين والتحويل وشق الطرق والمواصلات والتسويق وغير ذلك من الأعمال والخدمات اللازمة للنشاط الفلاحي. فالزراعة إذن تضم جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون، للنهوض بعملية الإنتاج لتحسين نمو الإنتاج النباتي و الحيواني ذلك بقصد توفيرها للإنسان.4

وتعتبر الفلاحة ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحتى البيئية أيضا بما ينطوي عليه ذلك من حفاظ على التنوع الحيوي والتوازن البيئي الذي يضمن ديمومة الموارد ويؤمن ظروف التنمية المستدامة، والأهم في هذا هو أن الفلاحة كانت وستضل مصدرا أساسيا لتوفير الغذاء للسكان. [5] وعلى غرار توفير الغذاء فالفلاحة أيضا تضطلع بعدة وظائف هي :

- توفير المادة الأولية لانطلاق الصناعة الغذائية
- الزراعة مصدرا للعملة الصعبة
- الزراعة وسيلة لتمويل التنمية
- الزراعة تساهم في خلق سوق للمواد الغذائية
- الزراعة وسيلة لتحقيق التراكم في إعادة الإنتاج الزراعي الموسع
- تحقيق التكامل الاقتصادي في إطار عملية التبادل القطاعي
- الفلاحة قاعدة أساسية لإنشاء فرص العمل و التشغيل.[6]

2) الفرق بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي:

يعرف الأمن الغذائي بأنه قدرة الدولة على توفير الغذاء الأساسي لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى لتلك الاحتياجات بانتظام .[7] ويشمل تعريف الأمن الغذائي خاصيتين أساسيتين، الأولى تتعلق بإمكانية توفر الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين لتحقيق الأمن الغذائي لكل أفراد المجتمع، والثانية تتعلق بكيفية الحصول على الغذاء سواء من مصادر محلية أم أجنبية، مع ضمان تدفقه من تلك المصادر بصورة دائمة. فالأمن الغذائي إذن يتطلب توفير كمية الغذاء المناسبة ذات النوعية للأفراد بأسعار تتناسب مع مدخولهم، مع توفير شروط التغذية الجيدة، والقدرة على استمرار التموين الغذائي طول الوقت.[8]

أما الاكتفاء الذاتي فيعرف على أنه "القدرة على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الوارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجات المجتمع الغذائية محليا"، [9] وعليه فإن اختلاف الأمن الغذائي عن مفهوم الاكتفاء الذاتي يكمن في نقطة أساسية وهي أن الاكتفاء الذاتي من الغذاء يعتمد فقط على الناتج المحلي كمصدر وحيد للعرض، بينما الأمن الغذائي يمكن الاعتماد فيه على الاستيراد التجاري من الخارج، والإعانات الغذائية، بوصفها مصدرا لعرض السلعة.

أما في خاصية أخرى تبرز الفرق بين الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي فإن ما يتعلق بالمفهوم الأول فيشير فقط إلى غذاء منتج محليا على المستوى القومي، بينما يشير الأمن الغذائي إلى القدرة على الوفرة الخارجية للوصول إلى الغذاء، وقدرة السكان الشرائية، وأخيرا الاستقرار المعروض للسلع.[10]

3) الجماعات المحلية:

تعرف الجماعات المحلية على أنها "مجموعة الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي، تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي، قد تكون منتخبة أو معينة، وتباشر اختصاصها عن طريق النقل أو التفويض، فهي تعني توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الأجهزة المركزية في العاصمة وهيئات محلية مستقلة عنها، ومن ثم فهي أسلوب من أساليب تنظيم الدولة من شأنه تحقيق اللامركزية الإدارية".[11]

المحور الثاني : مساهمة الجماعات المحلية في المجال الفلاحي :

تلعب الجماعات المحلية في الجزائر ممثلة في السلطات المحلية والدوائر المختصة التابعة لها، من إدارة ومجالس المنتخبة دورا هاما في التنمية الفلاحية والريفية، وذلك من خلال القيام بالمهام المنوطة بها المتعلقة بتنفيذ سياسة الدولة في المجال الفلاحي والحرص على نجاحها ومتابعة إنجازها، عبر عدة وسائل وآليات قانونية.

وقد ساهمت إجراءات التقسيم الإداري للتراب الوطني والقوانين المتعلقة بالبلدية والولاية، بتفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية لما أصبحت تتمتع به من شخصية معنوية واستقلال مالي، ومن ترسيخ اللامركزية السياسية والأسلوب الإداري.[12] كما لعبت مختلف الإصلاحات التي مست منظومة الجماعات المحلية دورا في الحفاظ على مكتسبات القطاع الفلاحي خصوصا في الأرياف التي شهدت تراجعا في هذا المجال إضافة إلى نزوح سكانها نحو المدن بحثا عن مصادر الرزق، وذلك من خلال إجراءات الدعم الفلاحي للفلاحين والراغبين في الاستثمار في الفلاحة، وغيرها من الامتيازات التي تشجع على ذلك.[13]

ومن أشكال مساهمة الجماعات المحلية في التنمية الفلاحية والريفية على غرار مساهمة الوزارة الوصية ودوائرها الفرعية :

-تمكين المستثمرين الفلاحين من الاستفادة من العقار الفلاحي التابع للأملاك الخاصة للدولة والمخصص للاستثمار في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، أو العقار الفلاحي الغير مستغل في إقليم الولاية، ويتم هذا الإجراء من خلال تعاون المدير الولائي المكلف بالفلاحة ورئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة مشتركة لتحديد المحيطات المقرر استصلاحها وتوزيعها، بناء على وفرة الأراضي وتأكيد وفرة المورد المائي.[14] أو عن طريق استرجاع الأراضي الغير مستغلة لمدة سنتين، أو من تم تغيير طابعها الفلاحي،[15] أو التي يخل أصحابها بشروط عقد الامتياز.[16]

- إصدار قانون الامتياز الفلاحي لتسهيل عملية الحصول على القرض الفلاحي والمعدات الفلاحية والوسائل اللازمة لممارسة النشاط الفلاحي، زيادة على إمكانية رهن الأرض الفلاحية الخاضعة لقانون الامتياز، وهذا يتم عن

طريق اللجان الولائية المختصة التي يرأسها الوالي ويقوم بمعالجة الملفات وإصدار عقود الامتياز وتطهير الوضعيات التي تلحق ضررا بالاستغلال العقلاني للأراضي، من أجل ضمان أمن عقاري مستديم لمستغلي الأراضي الفلاحية.[17]

- حماية السلطات المحلية للأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء والتربة والموارد المائية ولاسيما عند إقامة مختلف المشاريع على إقليم الولاية أو البلدية.
- تحديث القرى والمداشر في إطار تنفيذ سياسة التجديد الريفي من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية والشبه حضرية (ببناء الطرق وقنوات الصرف الصحي والتزويد بالكهرباء والغاز والمياه الشروب، إضافة إلى الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، والهاتف..الخ).
- تطوير وتنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي من خلال التنمية المحلية والتجارة، والتحكم في الأسواق التي تلعب دورا هما في تسهيل عملية التسويق الفلاحي ومنه ضمان زيادة الإنتاج واستقرار الأسعار وعدم إتاحة الفرصة للمضاربة فيها.[18]
- الرقابة على مختلف أسواق الخضر والفواكه والمواشي، ومرافقة ومعاينة مختلف أشغال الفلاحين المتعلقة بتربية المواشي والحيوانات، وتسديد التوجيهات والإرشادات اللازمة لهم من خلال المصالح البلدية والولائية المتعلقة بالفلاحة.[19]
- المراقبة الصحية للمذابح والدواجن، ونوعية المياه مع التحاليل، ومكافحة القوارض والجرذان والبعوض والقبض على الحيوانات الضالة، والتلقيح ضد الكلب.[20]
- توجيه الاستثمار الفلاحي من قبل السلطات الولائية ممثلة في لجنة تنشيط وتوجيه الاستثمار الفلاحي للولاية، التي تمثل أداة للتشاور والمرافقة من أجل تنمية القطاع الفلاحي على مستوى الولاية.[21]
- ويتمثل أيضا دور الجماعات المحلية في إحصاء الأنشطة الفلاحية والأراضي الصالحة للزراعة المستغلة والغير المستغلة، بحيث تمكن هذه الإحصائيات الهامة من التعرف على حصيلة النشاط الفلاحي لكل ولاية على المستوى الوطني.

المحور الثالث : مشاكل وصعوبات تحقيق التنمية الفلاحية من خلال الجماعات المحلية :

تواجه الجماعات المحلية في الجزائر عدة مشاكل وصعوبات تجعلها عاجزة عن ممارسة كل الأدوار التي تكفل بها المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية، بحيث يبقى إسهامها في هذا المجال محدودا وغير كافيا نظرا للأسباب الموضوعية التي تواجه مختلف البلديات وولايات الوطن سواء من ناحية المجالس المنتخبة أو الإدارة المحلية، والتي نذكر منها :

- عدم استقرار معظم المجالس المنتخبة لوجود صراعات بين منتخبيها الذين هم من ألوان سياسية مختلفة، إضافة إلى عدم استقرار القيادات المحلية في مواقعها لفترات تكتمل فيها المشاريع والأعمال، وأيضا أن قيادات المجالس المنتخبة أصبح تقييم أدائها يخضع لرضا القيادات الأعلى في المركز، وليس رضا الشعب والمواطنين [22]، هذا ما يضع خدمة المواطن في ذيل اهتمامات المنتخبين في المجالس المحلية.
- انتشار ظاهرة الفساد الإداري وأمراض البيروقراطية في الإدارة المحلية الجزائرية من عجز في التصور وفشل في تثبيت أنماط التسيير، الإهمال وسوء معاملة الجمهور، بروز ظاهرة المحسوبية والوساطة وأثرها على مبدأ تكافئ الفرص، استغلال وسائل وأدوات الدولة للكسب غير الشرعي، طبيعة الامتيازات وندرتها ساعد على ظهور ظاهرة الرشوة.[23]
- ضعف أجهزة الرقابة في الإدارة المحلية وفشلها في تأدية وظائفها.[24]
- ضعف الصلاحيات المخولة للجماعات المحلية في المجال الفلاحي، بحيث يجمع الباحثون على ضرورة البحث في الوسائل والآليات والموارد الكفيلة بتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية كونها النواة الأساسية في التنظيم الإداري والمحرك لعجلة التنمية المحلية، فالإدارة المحلية تبقى رهينة بنية قانونية مرتبطة بتوجيهات سياسية مركزية، تضاف إليها طبيعة البناء الديمقراطي الذي يحدد فرص حرية المبادرة.[25]
- نقص الأراضي الفلاحية الغير مستغلة والقابلة للتوزيع في إطار الاستثمار الفلاحي في مختلف بلديات الوطن خصوصا في الولايات الوسطى (العاصمة- تيبازة – البليدة – بومرداس)، وعدم وجود صلاحيات للجماعات المحلية تمكنها من التدخل في العقار الفلاحي وتوزيعه للمستثمرين المحليين الراغبين في استثمار جدي وفعال في المجال الفلاحي.
- مشكل نقص العقار في مختلف البلديات لإنشاء الأسواق المغطاة للخضر والفواكه، 26 هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن عدم وجود تخطيط استراتيجي واختلاف الرؤى والممارسات بين قيادات الجماعات المحلية يترتب عليه شخصانية التنمية،[27] هذا إضافة إلى تحكم الباعة الفوضويين في الأسواق وعدم تسهيلهم لمخططات البلدية سواء في حفظ النظام وعدم إتلاف الأسواق، أو في الالتحاق بالأسواق الجديدة التي تبنيها البلدية.[28]
- وجود نزاعات قضائية في بعض الأراضي الفلاحية سواء تعلق الأمر مشاكل الورثة، أو تعلق الأمر بنزاعات بين الفلاحين في المستثمرات الجماعية، أو حتى بين الفلاحين والسلطات المحلية.
- بطأ الجهاز الإداري في تعامله مع ملفات الأراضي الفلاحية التي فيها مشاكل، أو الأراضي الفلاحية التي كانت تخضع لقانون المستثمرات الفلاحية الجماعية وتقدم أصحابها بطلب تحويلها إلى مستثمرات فردية في إطار قانون

الامتياز، وهذا ينطبق أيضا على الفلاحين الذين يتقدمون بملفات لطلب الدعم الفلاحي.[29]

- عدم القدرة على التحكم في أشكال الإنتاج ونوع النشاط الفلاحي في كل منطقة، بحيث يلاحظ أن الفلاحين أحرار في اختيار ما يغرسونه و يفلحون فيه، سواء أكانت خضرا أو فواكه ، أو حبوبا أو أشجار مثمرة، أو حتى تربية النحل والأنعام من دواجن ومواشي، هذا دون وجود خريطة عمل إنتاج أساسية يعتمد عليها الفلاحون في اختيار استثمارهم الفلاحي بتوجيه من الجماعات المحلية بما يتلاءم مع تلك المنطقة واحتياجاتها.
- عدم وجود مراقبة فعلية لنشاطات الفلاحين ومرافقتهم في نشاطاتهم، سواء من قبل الجماعات المحلية أو من السلطات الفلاحية المركزية أو الفرعية، فكثير من الفلاحين غالبا هم من غير المتعلمين، زيادة على محدودية دخلهم، هذا ما يدفعهم أحيانا للمغامرة في ممارسة الأنشطة الفلاحية التي تتطلب الإرشاد والتوجيه من المختصين والمهندسين الفلاحيين والبيطريين، لضمان إنتاج نوعي ووفير، ودون خسائر مادية.[30]
- عدم إمكانية التنازل عن الأراضي الفلاحية، وهذا مشكل أساسي أيضا يعيق التنمية الفلاحية في الجزائر، فالقانون رقم 10-03 المتعلق بالامتياز الفلاحي، لا يسمح بالتنازل عن المستثمرات الفلاحية ولا يسمح بتأجيرها أيضا، فهو يسمح فقط بعد الشراكة بين صاحب الأرض والشريك الراغب في الاستثمار تتحدد فيه نسبة محددة، وهذا يعتبر إجحافا بحق الشريك خاصة إذا كان صاحب المستثمرة لا يشارك بأي جهد أو نشاط، كما يمنع الفلاحين من امتلاك مستثمرتين اثنين خاضعتين لقانون الامتياز الفلاحي.[31] فهناك الكثير من الفلاحين الناجحين والذين يملكون التكوين الكافي أو لهم امكانيات مادية من وسائل وتكنولوجيا حديثة ومتطورة، تمكنهم من توسيع استثمارهم ونشاطاتهم الفلاحية، ولا يستطيعون ذلك بحكم قانون الامتياز الفلاحي، وفي المقابل هناك فلاحون غير ناجحين في استثمارهم سواء تعلق الأمر بإهمالهم لأراضيهم أو معاناتهم من نقص الخبر والتكوين أو نقص الرأس المال الكافي للقيام بنشاطهم، يسيطرون على عدد كبير من الأراضي الفلاحية، وبالتالي هم يعطلون مسار التنمية الفلاحية في مختلف الأقاليم.[32]

المحور الرابع: ضرورة تعزيز دور الجماعات المحلية في تسيير القطاع الفلاحي على المستوى المحلي :

تزخر الجزائر بإمكانيات زراعية هائلة تمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية والاكتفاء الذاتي، وذلك لشساعة مساحتها وتنوع مناخها والأراضي التي تحتويها، فمنها الخصبة التي تصلح للزراعة ومنها الأراضي التي تصلح لممارسة النشاط الرعوي، فالأراضي الفلاحية التي تحتويها الجزائر تتنوع بين أراضي جبلية، أراضي صحراوية، أراضي الهضاب العليا، وأراضي ساحلية ولكل أرض خصائصها المناسبة التي تلائم ممارسة نشاطات معينة وإنتاج محاصيل ذات جودة

ونوعية*[33]. وعليه فإن توفر أهم عنصر وهو الأرض الملائمة للزراعة، يحتاج فقط إلى منظومة فلاحية قوية ومنسجمة من ناحية البيئة القانونية والتنظيمية، إضافة إلى القدرة على الاستغلال الرشيد لوسائل لتكنولوجيا وتوفر اليد العاملة المؤهلة للفلاحة. ومن هذا المنطلق يمكن تحقيق أفضل النتائج، ومنه تحقيق الاكتفاء الذاتي.

فبالنسبة لاستقرار القطاع الفلاحي في الجزائر يلاحظ الكثير من الباحثين والمختصين وحتى الفاعلين في هذا المجال، أنه لا يخضع لاستقرار دائم، فمن حين إلى حين يمر بعدة أزمات كعدم استقرار أسعار المنتجات الفلاحية وندرة بعض المنتجات الغذائية واسعة الاستهلاك، بل نجد الأمر أبعد من ذلك، فهو يصل إلى حد إفلاس الكثير من الفلاحين ورغبتهم في بيع أراضيهم أو كرائها أو حتى تركها كما هي بورا غير مستغلة، هذا رغم ما سخرته الدولة لعديد من طرق ووسائل الدعم في المجال الفلاحي. فلعل السبب هنا يعود إلى اختلاف ذهنيات الفاعلين في هذا القطاع وعدم تنسيق الجهود وتوحيد الرؤى ووضع آليات وقوانين تفتح سبل التشاور والمشاركة، هذا يتطلب أيضا كركيزة أساسية تعزيز دور الجماعات المحلية في تسيير القطاع الفلاحي بالذهاب تدريجيا إلى اللامركزية في تسيير القطاع. وعليه فإنه يجب الشروع في إصلاح القطاع الفلاحي بما يخدم تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال :

– حل مشكل العقار الفلاحي وذلك بتمكين الإدارة المحلية من التكفل بجميع قضايا العقار الفلاحي كمعالجة عقود الامتياز وتوزيعها على الفلاحين وفق آجال قصيرة تمكن الفلاحين من مباشرة نشاطهم الفلاحي.

–تخصيص أراضي فلاحية للجماعات المحلية من أجل كرائها للمستثمرين الفلاحيين وفق دفتر شروط محدد تنفيذا لمخططات واستراتيجيات الجماعات المحلية على مستوى المنطقة أو الولاية، هذا يسهم في إنعاش خزينة الجماعات المحلية كما يساهم أيضا في تشجيع المستثمرين في المجال الفلاحي على استغلال الأرض والعودة بالفائدة مضاعفة.

– تعزيز وسائل وآليات الدعم الفلاحي على مستوى الجماعات المحلية، من خلال الاهتمام بجميع المناطق الريفية والمناطق النائية التي تفتقر إلى المرافق العمومية وإلى الكهرباء والإنارة ومياه الري وكل المتطلبات التي تشجع المجتمع الريفي والفلاحين على عدم ترك النشاط الفلاحي، وفي هذا الإطار أيضا يمكن تعزيز دور البياطرة وتقديم لهم التحفيزات المناسبة أيضا وتمكين الفلاحين من إنشاء غرف التبريد، والبنايات التي تساهم في النشاطات الأخرى المتعلقة بالفطريات، تربية الأنعام... الخ.

– إنشاء لجان محلية لمراقبة والمتابعة أنشطة الفلاحين وسلامة العقار الفلاحي من أي انتهاكات غير قانونية، كما تضطلع مهام هذه اللجان على تنفيذ السياسة الفلاحية من خلال ضمان تطبيقها على الميدان، بالتنسيق مع مختلف السلطات.

– الإرشاد والتوجيه عنصر هام في توجيه النشاط الفلاحي على المستوى المحلي، ومنه فإن دور الجماعات المحلية يقتضي مرافقة الفلاحين في نشاطاتهم وإرشادهم وتوجيههم وفق برامج واستراتيجيات محددة، من خلال الاستعانة بالمختصين والمهندسين الفلاحيين والبيطريين لإنعاش النشاط الفلاحي وإعطائه دفعة قوية نحو تحقيق إنتاج قوي ومنه تحقيق الإكتفاء الذاتي.

– إعادة النظر في منظومة التسويق الفلاحي على المستوى المحلي وذلك من خلال :

*تنظيم الأسواق وتعزيز دور الرقابة فيها خصوصا فيما يتعلق بالأسعار التي يجب أن يكون هامش الربح بينها وبين سوق الجملة محددا، مما يمنع المضاربة في الأسعار.

*تسهيل عملية تسويق المنتجات الفلاحية للفلاحين على المستوى المحلي وذلك لتشجيعهم على مواصلة الإنتاج وعدم فسح المجال أمام الوسطاء والسماسرة المضاربين في الأسعار.

*تخفيض الضرائب على محلات بيع الخضر والفواكه على المستوى المحلي، وذلك لتشجيع التجار على مواصلة هذا النشاط الذي يكاد يندثر، بسبب أن استقرار الأسعار في مستوى معقول ومناسب يقابله قلة هامش الربح مع الضرائب المرتفعة وعدم قدرة التجار على حفظ المنتجات الفلاحية لمدة أطول.

*وضع حد للتجارة الفوضوية للخضر والفواكه على الطرقات والأماكن الغير مرخصة، وذلك بردع المسوقين الفوضويين وتخصيص لهم أماكن مناسبة لممارسة وتنظيم نشاطهم دون تعريضهم لإجراءات بيروقراطية.

– إعتماد خريطة توجيهية من قبل السلطات المركزية لتنظيم النشاط الفلاحي على المستوى المحلي من خلال الجماعات المحلية على المدى الطويل والمتوسط.

– ضرورة إصلاح ركائز نظام الإدارة البيروقراطية التي تتمثل في مبدأ توزيع الحصص والتمثيل الشعبي والعدالة في توزيع الأعباء والمنافع وتطبيق مبدأ المشاركة،34 إضافة إلى ضرورة محاربة أشكال البيروقراطية والفساد الإداري .

– إعفاء الفلاحين من البيروقراطية في جميع أشكال التعاملات مع الإدارة وذلك كون أغلبهم قد ورثوا الأرض وهم لا يجيدون التعامل مع الوثائق الإدارية التي تفرض مستوى علمي معين.

خلاصة :

نستنتج من خلال ما سبق أن للجماعات المحلية دور هام في تحريك القطاع الفلاحي، وبالتالي فمن الممكن أن تلعب هذا الدور على أكمل وجه في الجزائر، وذلك لما تمتلكه من إمكانيات زراعية يجب أن تستغل، وهذا لا يتم إلا بإصلاح شامل وفعال للمنظومة الفلاحية لتستطيع من خلاله الجماعات المحلية المساهمة الفعلية، في تسيير القطاع الفلاحي على المستوى المحلي، ومنه تحقيق الاكتفاء الذاتي.

الهوامش:

[1] – فارس عبلي، **تداعيات إنخفاض أسعار البترول على الأمن الغذائي في الجزائر 2015–2017**، (مذكرة ماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017/2016، ص11.

[2]– ابن منظور، **لسان العرب**، (القاهرة: دار المعارف، بدون سنة)، ص3459.

[3]– كواشي مراد، سعدي مفيدة، **قطاع الفلاحة كمحرك رئيسي للتنمية المحلية بولاية تبسة**، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد6، (كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – وجدة– المغرب 2016)، ص156.

[4]– عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2006–2007، (شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010، ص19.

5- منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي، الزراعة، تم الإطلاع عليه على الرابط :
http://www.rdfs.net/themes/agriculture_ar.htm

6- خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2006–2007، (شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010، ص 17.

7– محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، العدد230، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998)، ص90.

[8]– أقاري سالم، **تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر 2009–2014**، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية)، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016/2015، ص3-4.

[9]– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الخرطوم، 2001، ص88.

[10]– جليل كامل غيدان، **تحليل أثر بعض المتغيرات الإقتصادية على الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الاستراتيجية في العراق للمدة (1990–2013)**، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 24، (العراق: كلية الإدارة والإقتصاد– جامعة الوسط، 2016)، ص73.

[11]– عثمان عزيزي، **دور الجماعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة دراسة** حالة (**بلدية قايس وبلدية الرميلة**)، (رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية)، جامعة منتوري – قسنطينة، الجزائر 2008، ص25.

[12] – رابح غضبان، **جباية الجماعات المحلية**، (رسالة ماجستير في القانون الإدارة والمالية)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001/2000، ص02.

[13]– فريدة مزياني، **المجالس الشعبية المحلية في ظل التعددية السياسية في التربع الجزائري** (شهادة دكتوراه دولة في القانون)، جامعة منتوري– قسنطينة، الجزائر، 2005، ص219.

[14]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، منشور وزاري رقم 1839 مؤرخ في 14 ديسمبر 2017 يتضمن الاستفادة من العقار الفلاحي التابع للأملاك الخاصة للدولة والمخصص للاستثمار في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز. ص2.

[15] –الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 49، 18 نوفمبر 1990، قانون رقم 90– 25 يتضن التوجيه العقاري، ص1565.

[16]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10–03 المؤرخ في 15 غشت 2010، يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة.

[17]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تعليمة وزارية مشتركة رقم 657، الصادرة في 2012/09/11، تنص على معالجة ملفات تحويل حق الإنتفاع إلى إمتياز من طرف اللجان الولائية.

* –أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الجماعات المحلية، 2012، ص18.

[18]– قاري سالم، **تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر 2009–2014**، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية)، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016/2015، ص222.

[19] – لجنة الفلاحة للبلدية ترافق المصالح البيطرية لأسواق المواشي، تم الإطلاع عليه على الرابط: http://apceucalyptus.com/ar/820/utg ، يوم 2018/10/15 على الساعة 12:34.

[20]– مكتب الوقاية والنظافة الصحية، ، تم الإطلاع عليه على الرابط: http://apceucalyptus.com/ar/820/utg ، يوم 2018/10/15 على الساعة 12:34.

[21]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، منشور وزاري رقم 1839 مؤرخ في 14 ديسمبر 2017 يتضمن الاستفادة من العقار الفلاحي التابع للأملاك الخاصة للدولة والمخصص للاستثمار في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز. ص1.

[22]– عبد الله رابح سرير، **المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية**، مجلة المفكر، العدد السابع، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، نوفمبر 2011)، ص79.

[23]– قاسم ميلود، **علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر بين الأزمة ومحاولات الإصلاح**، دفتر السياسة والقانون، العدد5، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جوان 2011)، ص72–ص74.

[24]– المرجع نفسه، ص75.

[25]– الملتقى الوطني حول الجماعات المحلية والتنمية بالجزائر – جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة3، تم الإطلاع عليه على موقع جريدة المساء على الرابط : https://www.el-massa.com/dz/ يوم 2018/10/17 عل الساعة 18:40.

[26]– مقابلة مع النائب البرلماني عبد الغني ويشر، رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية الكاليتوس سابقا، يوم الخميس2018/10/18، على الساعة 13:30 في مكتبه المداومة الواقعة ببلدية الكاليتوس.

[27]– عبد الله رابح سرير، **المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية**، مجلة المفكر، العدد السابع، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، نوفمبر 2011)، ص79.

[28]– مقابلة مع النائب البرلماني عبد الغني ويشر، رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية الكاليتوس سابقا، يوم الخميس2018/10/18، على الساعة 13:30 في مكتبه المداومة الواقعة ببلدية الكاليتوس.

[29]– مقابلة مع الفلاح وادي عبد الحفيظ صاحب المستثمرة الفلاحية الفردية محمد برانسي رقم 25 ، بلدية الرويبة– الجزائر.

[30]– المرجع نفسه.

[31]– أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10–03 المؤرخ في 15 غشت 2010، يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة.

[32]– مقابلة مع الفلاح وادي عبد الحفيظ صاحب المستثمرة الفلاحية الفردية محمد برانسي رقم 25 ، بلدية الرويبة– الجزائر

[33]– * أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 49، 18 نوفمبر 1990، قانون رقم 90– 25 يتضن التوجيه العقاري.

[34]– عبد الله رابح سرير، **المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية**، مجلة المفكر، العدد السابع، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، نوفمبر 2011)، ص79.

قائمة المراجع:

- ابن منظور، **لسان العرب**، (القاهرة: دار المعارف، بدون سنة).
- أقاري سالم، **تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر 2009–2014**، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية)، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016/2015.
- رابح غضبان، **جباية الجماعات المحلية**، (رسالة ماجستير في القانون الإدارة والمالية)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001/2000.

- عثمان عزيزي، **دور الجماعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة دراسة حالة (بلدية قايس وبلدية الرميلة)**، (رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية)، جامعة منتوري – قسنطينة، الجزائر 2008.
- عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2006-2007**، (شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010.
- فارس عبلي، **تداعيات إنخفاض أسعار البترول على الأمن الغذائي في الجزائر 2015-2017**، (مذكرة ماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017/2016.
- فريدة مزياني، **المجالس الشعبية المحلية في ظل التعددية السياسية في التريع الجزائري**، (شهادة دكتوراه دولة في القانون)، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، 2005.
- جليل كامل غيدان، **تحليل أثر بعض المتغيرات الإقتصادية على الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الاستراتيجية في العراق للمدة (1990- 2013)**، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 24، (العراق: كلية الإدارة والإقتصاد- جامعة الوسط، 2016).
- عبد الله رابح سرير، **المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية**، مجلة المفكر، العدد السابع، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، نوفمبر 2011)، ص79.
- قاسم ميلود، **علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر بين الأزمة ومحاولات الإصلاح**، دفتر السياسة والقانون، العدد5، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جوان 2011)، ص72-ص74.
- كواشي مراد، سعدي مفيدة، **قطاع الفلاحة كمحرك رئيسي للتنمية المحلية بولاية تبسة**، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد6، (كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – وجدة- المغرب 2016).
- محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، عالم المعرفة، العدد 230، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998).
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الخرطوم، 2001.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 49، 18 نوفمبر 1990، قانون رقم 90- 25 يتضن التوجيه العقاري.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تعليمة وزارية مشتركة رقم 657، الصادرة في 2012/09/11، تنص على معالجة ملفات تحويل حق الإنتفاع إلى إمتياز من طرف اللجان الولائية.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الجماعات المحلية، 2012.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 غشت 2010، يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، منشور وزاري رقم 1839 مؤرخ في 14 ديسمبر 2017 يتضمن الاستفادة من العقار الفلاحي التابع للأملاك الخاصة للدولة والمخصص للاستثمار في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- مقابلة مع الفلاح وادي عبد الحفيظ صاحب المستثمرة الفلاحية الفردية محمد برانسي رقم 25 ، بلدية الرويبة- الجزائر يوم 24 أكتوبر 2018، على الساعة 10:00.
- مقابلة مع النائب البرلماني عبد الغني ويشر، رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية الكاليتوس سابقا، يوم الخميس 2018/10/18، على الساعة 13:30 في مكتبه المداومة الواقعة ببلدية الكاليتوس.

- لجنة الفلاحة للبلدية ترافق المصالح البيطرية لأسواق المواشي، تم الإطلاع عليه على الرابط: http://apceucalyptus.com/ar/820/utg ، يوم 2018/10/15 على الساعة 12:34.
- مكتب الوقاية والنظافة الصحية، ، تم الإطلاع عليه على الرابط: http://apceucalyptus.com/ar/820/utg ، يوم 2018/10/15 على الساعة 12:34.
- الملتقى الوطني حول الجماعات المحلية والتنمية بالجزائر – جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة3، تم الإطلاع عليه على موقع جريدة المساء على الرابط : https://www.el-massa.com/dz/ يوم 2018/10/17 عل الساعة 18:40.
- منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي، الزراعة، تم الإطلاع عليه على الرابط : http://www.rdfs.net/themes/agriculture_ar.htm